الأمم المتحدة

A/C.6/75/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
9 February 2021
Arabic
Original: English

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، الساعة 15:00.

الرئيسة: السيدة بيلكيو (نائبة الرئيس) ..... (تشيكيا)

المحتويات

البند 79 من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

البند 180 من جدول الأعمال: منح مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية مركز المراقب في الجمعية العامة

البند 181 من جدول الأعمال: منح معهد التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا مركز المراقب لدى الجمعية العامة

البند 182 من جدول الأعمال: منح منظمة التعاون الآسيوي للغابات مركز المراقب لدى الجمعية العامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

20-14799 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد سكوكنيك تابيا (شيلي)، تولت السيدة بيلكيو (تشيكيا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 79 من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/75/389)

1 - **السيدة بوبي** (غانا): تكلمت بصفتها رئيسة اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه وأيضاً بصفتها الوطنية، فقالت إن اللجنة الاستشارية عقدت دورتها الخامسة والخمسين في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020 للنظر في تقرير الأمين العام (A/75/389). واستعرضت اللجنة أيضاً الأنشطة المنفذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والأنشطة المقترحة لعام 2021، بما في ذلك ما يترتب عنها من آثار إدارية ومالية. وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تمكنت اللجنة الاستشارية من عقد اجتماعات حضورية.

2 - وأضافت قائلة إن الاهتمام ببرنامج المساعدة لم يتراجع خلال العام الماضي. ورغم الاضطرار إلى إلغاء بعض المناسبات بسبب الجائحة، أُبقي على مستوى معين من استمرارية تصريف الأعمال. وتشهد كثرة عدد الطلبات الواردة للمشاركة في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي على أن البرنامج لا يزال يحظى بالأهمية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، ويبرر ذلك إدخال المزيد من التحسينات عليه. وأعربت عن سرورها بتخصيص أموال من الميزانية العادية لتغطية تكاليف جميع الدورات الإقليمية الثلاث المقرر عقدها في عام 2020، وعبرت عن امتنانها للدول الأعضاء التي استضافت الدورات أو اضطلعت بأعمال تحضيرية لاستضافتها، كما عبرت عن امتنانها للجان الأمم المتحدة الإقليمية لما تقدمه من دعم متواصل.

3 - وأضافت قائلةً إن مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي تمثل عنصرا فريدا من عناصر برنامج المساعدة. فبمقدورها تيسير إتاحة موارد تعليمية عالية الجودة للطلاب وممارسي القانون الدولي في جميع أنحاء العالم بتكلفة منخفضة نسبياً، لكن ذلك يتوقف على وجود خدمة وصل بالإنترنت موثوق بها. ويمثل إطلاق ملفات البث الصوتي الرقمي لسلسلة المحاضرات خلال عام 2018 خطوة جيدة نحو تحقيق زيادة كبيرة في إمكانية الوصول إلى المكتبة السمعية البصرية للأشخاص الذين يفتقرون إلى خدمة الإنترنت عالية السرعة. غير أن من الضروري أيضا توفير خدمات المكتبة لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت إطلاقا. ولذلك، ينبغي مواصلة دعم جهود المكتبة الرامية إلى إتاحة المواد على مشغلات الذاكرة المحمولة والأقراص المدمجة، ومواصلة دعم أنشطتها في مجال النشر المكتبي. وأعربت عن ترحيبها بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لضمان تمثيل جغرافي ولغوي أوسع نطاقاً ولتحقيق التكافؤ بين الجنسين عن طريق زيادة عدد المشارِكات والمحاضِرات.

4 - وأردفت قائلةً إنه على النحو الذي اعترفت به الجمعية العامة مراراً، يمثل برنامج المساعدة نشاطاً أساسياً من أنشطة الأمم المتحدة يساعد على تحسين المعرفة بالقانون الدولي، ومن ثم تهيئة الظروف التي يمكن في ظلّها صون العدالة واحترام القانون الدولي، على النحو المتوخّى في ميثاق الأمم المتحدة. وشكرت أعضاء اللجنة الاستشارية على التزامهم المستمر تجاه البرنامج. وذكرت أن الدول الأعضاء أبدت تعليقات بناءة وقدمت عددا من التوصيات بشأن كيفية تعزيز بناء القدرات وجعل البرنامج في متناول مشاركين من خلفيات جغرافية ولغوية أوسع نطاقا. وأعربت أيضاً عن امتنانها لشعبة التدوين في مكتب الشؤون القانونية لتفانيها في سبيل التنفيذ الفعال للبرنامج، في ظل ظروف جائحة كوفيد-19. واختتمت كلامها بإعادة التأكيد على التزام بلدها ببرنامج المساعدة وحثت الدول الأعضاء على ضمان تمويل أنشطة البرنامج تمويلا جيدا من الميزانية العادية ومن التبرعات الأخرى.

5 - **السيدة إلباز** (مكتب الشؤون القانونية): تكلمت بصفتها أمينة اللجنة الاستشارية، فقالت إن الدورتين الدراسيتين الإقليميتين في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ ولأفريقيا قد نُظمتا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشارك فيهما 55 مشاركا من 45 دولة عضوا، تلقى 41 منهم زمالات تغطي جميع نفقاتهم. وتحقَّق التكافؤ بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركين والمحاضرين، وتواصل تحسين مستوى التمثيل الجغرافي فيما يتعلق بالمحاضرين. وشكرت اللجنةَ الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والبلدين المضيفين، إثيوبيا وتايلند، على ما قدمته من دعم.

6 - وأضافت قائلة إن عقد الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أو تنظيم برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي لم يتسنيا نتيجة لجائحة كوفيد-19. وقد أعدت شعبة التدوين برنامجا تدريبيا على شبكة الإنترنت لتوفير بناء القدرات إلى

حين استئناف البرامج الحضورية؛ وذكرت أن الشعبة تقر مع ذلك بأنه لا يوجد ما يمكن أن يحل محل النقاشات المعمقة والروابط الطويلة الأمد التي يتيحها التدريب الحضوري. وشكرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومحكمة العدل الدولية، والبلدين المضيفين، شيلي وهولندا، على ما قدمته من دعم في إعداد الدورات التي أُلغيت في نهاية المطاف.

7 - وأردفت قائلة إن المكتبة السمعية البصرية توفر تدريباً مجانياً عالي الجودة عبر الإنترنت لعدد غير محدود من الناس في جميع أنحاء العالم. فمنذ إنشاء هذه المكتبة في عام 2008، تصفَّح موقعَها ما يزيد على 2,1 مليون مستخدم من جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أضيفت إلى المكتبة 40 محاضرة جديدة، ليصل بذلك مجموع المحاضرات إلى أكثر من 600 محاضرة. وتحسنت نسبة المحاضِرات والتنوع اللغوي والجغرافي للمحاضرين تحسنا كبيرا. وتضم المكتبة السمعية البصرية حاليا سلسة المحاضرات المصغّرة، وهي عبارة عن سلسلة محاضرات يلقيها كبار فقهاء القانون الدولي بهدف تقديم لمحة عامة عن مواضيع القانون الدولي الأساسية للمستخدمين الذين لا تتوافر لديهم سوى معلومات ضئيلة عن القانون الدولي.

8 - وتابعت قائلة إنه، بغية دعم التطوير المهني للمشاركين السابقين في البرنامج، أطلقت شعبة التدوين منصة لإقامة الشبكات، ونظمت، في سياق جائحة كوفيد-19، دورات افتراضية باللغتين الإنكليزية والفرنسية يمكن لخريجي البرنامج أن يطرحوا خلالها أسئلة على الخبراء القانونيين عن محاضراتهم المتوفرة في المكتبة السمعية البصرية.

9 - وأعربت عن امتنان شعبة التدوين للجمعية العامة لإدراجها تمويل برنامج المساعدة في الميزانية العادية. واستدركت قائلة إنه لا يمكن مع ذلك الاستغناء عن التبرعات التي تظل ضرورية لكي يتمكن البرنامج من تحقيق كامل إمكاناته. ولذلك، فهي تود أن تشكر الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

10 - **السيد جاريس** (شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار): قال إن الجمعية العامة أعربت في قرارها 19/74 عن تقديرها للإسهام المهم الذي تقدمه في بناء قدرات البلدان النامية وتعزيز قانون البحار زمالةُ هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار. ومنذ عام 1986، مُنحت هذه الزمالة لـ 15 امرأة و 18 رجلا يقدمون حالياً إسهامات هامة في بلدانهم ومناطقهم الإقليمية. ومن الجدير بالذكر أن أحد الحاصلين على زمالة عام 1994 قد انتُخب مؤخرا لعضوية المحكمة الدولية لقانون البحار. وقد مُنحت الزمالة في عام 2020، لكن الأنشطة تأجلت مؤقتاً إلى عام 2021 بسبب جائحة كوفيد-19.

11 - وأضاف قائلا إن الأمين العام ذكر في آخر تقرير له عن المحيطات وقانون البحار (A/75/340) أن الجائحة قد أتاحت للمجتمع الدولي فرصة لإعادة البناء بطريقة أكثر استدامة وقابلية للصمود. وذكر أنه لكي يتسنى للبلدان النامية بناء وصون قدرتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف 14، والمشاركة بنشاط في العمليات المتصلة بالمحيطات، لا بد لها من تكوين فهم أفضل لقانون البحار، وتنفيذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمشاركة بشكل فعال في المفاوضات الجارية في إطار 'المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام'.

12 - وأردف قائلاً إن من الأهمية بمكان إتاحة التمويل اللازم حتى تتسنى مواصلة منح زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية. وأشار إلى أن الزمالة لم تُمنح لعدة سنوات في الفترة بين عامي 2007 و 2016 بسبب عدم توافر التمويل، وأنها مُنحت في صورة زمالة جزئية في عام 2017 نظراً لعدم توافر التمويل الكافي لمنحها بالشروط المعتادة. وذكر أنه على الرغم من أن رصيد الأموال الحالي يكفي لتغطية تكاليف مَنح الزمالة المقبلة في صورة زمالة كاملة، وربما تغطي تكاليف مَنح الزمالة في العام التالي، لا بد من مواصلة الجهود لضمان تمويل مَنح الزمالة في الأجل الطويل. وأعرب عن شكره للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات لدعم برنامج الزمالات وحثَّ الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على مواصلة تقديم مساهمات بحيث يمكن منح زمالة كاملة في عام 2020 وما بعده.

13 - **السيدة بيرسود** (غيانا): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إن برنامج المساعدة وسيلة فعالة لتعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول. وأعربت عن سرور المجموعة بتخصيص موارد الميزانية اللازمة لتمكين البرنامج من أداء عمله خلال العام المنصرم، كما أعربت عن امتنان المجموعة للدول الأعضاء التي قدمت مساهمات مالية أو عينية. وأكدت أن من الضروري ضمان استمرار تمويل البرنامج في السنوات المقبلة، نظرا لأهميته في تعزيز زيادة مشاركة البلدان النامية على الصعيد المتعدد الأطراف.

14 - وأضافت قائلة إن المجموعة ترحب بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين لتوفير التدريب الافتراضي على أساس استثنائي خلال الفترة

المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، ترى المجموعة أن للتدريب الحضوري فوائد لا يمكن تكرارها في التدريب الافتراضي وأنه ينبغي استثنافه فور ما يصبح ذلك آمنا. وأعربت، في هذا الصدد، عن سرور المجموعة لأن الأفراد الذين قُبلت طلباتهم للالتحاق بالدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الملغاة سيُعطون الأولوية لدى النظر في طلبات الالتحاق بالدورة الدراسية المقبلة.

15 - وأردفت قائلة إنه ليس من قبيل المبالغة الإشارة إلى أهمية توفير تدريب مجاني عالي الجودة لعدد غير محدود من الأفراد من جميع أنحاء العالم من خلال المكتبة السمعية البصرية. وتثني المجموعة على شعبة التدوين لقيامها بتنظيم جلسات تسجيل خارجية من أجل تشجيع تمثيل جغرافي ولغوي أوسع نطاقا في صفوف المحاضرين، ولتنفيذها مشروع ملفات البث الصوتي الرقمي بغية تيسير إمكانية الاطلاع عليها للمستخدمين الذين لا تتوفر لديهم خدمة إنترنت عالية السرعة. وتشيد المجموعة بالجهود التي يبذلها مكتب الشؤون القانونية لتعزيز المعرفة بالقانون الدولي بطريقة تشمل الجميع، وهي تشجعه على مواصلة أنشطته في مجال التوعية لضمان أن تكون الدول الأعضاء على علم بالموارد المتاحة. واختتمت بالقول إن لبرنامج المساعدة دورا هاما في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية 16-3 المتعلقة بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

16 - **السيد كونيني** (إسواتيني): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية فقال إن تحسين المعرفة بالقانون الدولي وسيلة من وسائل تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وأشار إلى أن المجموعة تلاحظ مع التقدير الأنشطة المختلفة المنفذة في إطار برنامج المساعدة، وهي أنشطة تؤدي دوراً حاسماً في نشر المعرفة بالقانون الدولي وبناء القدرات، ولا سيما في أفريقيا. وأفاد أنه من أصل 433 شخصا قدموا طلبات للمشاركة في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي لعام 2020، كان 374 من أفريقيا. وقال إن من دواعي سرور المجموعة أنْ نُظمت الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا، وأعرب عن ترحيبها بالتدابير الاستثنائية التي اتخذتها شعبة التدوين للتخفيف من الأثر الناجم عن إلغاء الدورة الدراسية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتأجيل زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية.

17 - وأضاف قائلاً إن توفير تمويل يمكن التنبؤ به أمر بالغ الأهمية من أجل التنفيذ الفعال للبرنامج. وذكر أن المجموعة تشجع جميع الدول الأعضاء على دعم تخصيص الموارد للبرنامج من الميزانية العادية وتثني على الدول التي قدمت تبرعات أو مساهمات عينية. وأوضح أنه ينبغي للأمانة العامة أن تواصل التعريف بالبرنامج وأن تدعو بصورة دورية الجهات صاحبة المصلحة إلى تقديم تبرعات بغية تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل وتوسيع نطاق الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج. وذكر في هذا الصدد أن المجموعة ترحب بالالتزام الذي تعهدت به مجموعة الـ 77 والصين على المستوى الوزاري بضمان أن تتضمن الميزانية العادية للأمم المتحدة تمويل برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، وزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية، والحلقات الدراسية والدورات التدريبية الإقليمية في مجال قانون وممارسات المعاهدات الدولية، وإنتاج المنشورات القانونية والمواد التدريبية.

18 - **السيد كي** (كمبوديا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الرابطة) فقال إن الرابطة تثني على شعبة التدوين لما قامت به من توفير فرص للتعلم عن بعد خلال جائحة كوفيد-19، ولكنها تود أن تؤكد على أن التعلُّم عن بعد بوتيرة محدَّدة ذاتياً ينبغي ألا يحل محل التدريب الحضوري. وينبغي استثناف جميع البرامج الحضورية المنفذة عادة في إطار برنامج المساعدة فور ما يصبح ذلك آمنا. وينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإثراء التدريب الحضوري، لا أن تحل محله. فالتدريب الحضوري يوفر للطلاب فرصاً لا تقدر بثمن لتوسيع أُفقهم بشأن العالم، والتعلم من بعضهم بعضا، وإقامة أواصر مع زملائهم المقبلين. ولهذه الأسباب، لا ينبغي تخفيض مستوى التمويل المقدم من الميزانية العادية لبرنامج المساعدة. وذكر أن الرابطة تؤيد بقوة تمويل البرنامج من الميزانية العادية وتشجع الدول على تقديم تبرعات.

19 - وأضاف قائلا إن برنامج المساعدة يؤدي دورا رئيسيا في جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ولا سيما في البلدان النامية. وترحب الرابطة بعقد الدورتين الدراسيتين الإقليميتين لآسيا والمحيط الهادئ ولأفريقيا. وينبغي لشعبة التدوين أن تستأنف جميع أنشطة التدريب الحضوري فور ما يصبح ذلك آمنا، وينبغي أن تعطي الأولوية للأفراد الذين كان من المقرر أن يحضروا الدورات الدراسية الملغاة نتيجة لجائحة كوفيد-19. وترحب الرابطة بإنشاء منصة الخريجين، وتأمل في أن تكون أداة مفيدة. وستواصل الرابطة دعم برنامج المساعدة من أجل تعزيز التعاون المتعدد الأطراف وتشجيع العلاقات الودية بين الدول.

20 - **السيدة بوبان** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وصربيا، ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق

الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقالت إن وفدها يؤيد جميع الأنشطة المنفذة في إطار برنامج المساعدة، لأنها تسهم في إرساء نظام متعدد الأطراف مرتكز على القانون الدولي، وبالتالي تعزز السلام والأمن العالميين. وينبغي أن يواصل العلماء والممارسون من مختلف المناطق الجغرافية والنظم القانونية المشارَكة في تقديم التدريب من خلال برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية، وذلك تعزيزاً للشمولية الجغرافية واللغوية في برنامج المساعدة.

21 - وأضافت قائلة إن المكتبة السمعية البصرية أصبحت، في سياق جائحة كوفيد-19، أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويثني وفدها على الجهود التي بُذلت لتعزيز المكتبة وتقديم المحاضرات بأشكال متنوعة من أجل إتاحة إمكانية الوصول إليها على نطاق أوسع. وينبغي استحداث منصات إضافية للتعلم الإلكتروني حتى يستفيد منه عدد أكبر من الطلاب والأكاديميين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من لا يتوفر لديهم ربط موثوق بشبكة الإنترنت أو أجهزة تكنولوجية متطورة. وتزداد هذه المبادرات أهمية في ضوء اتساع الفجوة الرقمية نتيجة للجائحة. وتؤدي التعددية اللغوية دورا رئيسيا في ضمان المساواة في الوصول إلى الأنشطة المنفذة في إطار برنامج المساعدة.

22 - وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يثني على من ساهموا في تطوير البرنامج، والدول التي قدمت تبرعات لدعم أنشطته. ويظل الاتحاد الأوروبي على استعداد للمساعدة في دعم نشر القانون الدولي على نطاق أوسع وتدريب الأجيال المقبلة من المحامين من خلال برنامج المساعدة.

23 - **السيدة لوكانين** (فنلندا): تكلمت باسم بلدان الشمال الأوروبي (آيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج)، فقالت إن التعاون الدولي القائم على القواعد أمر حاسم لمعالجة مشاكل من قبيل الاحترار العالمي والنزاعات والفقر. ويعتمد النظام الدولي القائم على القواعد إلى حد كبير على مدى احترافية والتزام الأشخاص الذين يتصرفون باسم الدول. وبفضل برنامج المساعدة، تمكنت أجيال من المحامين والقضاة والدبلوماسيين التابعين للحكومات من جميع أنحاء العالم من اكتساب فهم أعمق للقانون الدولي في عالم اليوم المترابط، وهو ما أفاد المجتمع الدولي ككل. فمنذ عام 1965، أسهم برنامج المساعدة إسهاماً ملحوظاً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة من خلال تمكين الأكاديميين والممارسين من الحصول على التدريب في مجال القانون الدولي وغير ذلك من الموارد ذات الصلة بالقانون الدولي. ولذلك، فإن بلدان الشمال الأوروبي تثني على استمرار شعبة التدوين في العمل على تنفيذ ولايتها فيما يتعلق ببرنامج المساعدة.

24 - وأضافت قائلة إن برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية عنصران رئيسيان من عناصر برنامج المساعدة. ولئن كان من المؤسف أنه لم يتسن عقد الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2020، فإن وفد بلدها يثني على شعبة التدوين لما قامت به من استكشاف طرق مبتكرة لتحقيق أهداف البرنامج ومن إعداد منهج دراسي للتعلم عن بعد بوتيرة محدَّدة ذاتياً كوسيلة مؤقتة لبناء القدرات.

25 - واسترسلت قائلة إن المكتبة السمعية البصرية تُعتبر مورداً لا يقدر بثمن يواصل تقديم التدريب العالي الجودة مجاناً لعدد غير محدود من الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم. وذكرت أن بلدان الشمال الأوروبي ترحب بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين من أجل تيسير إمكانية الاطلاع على المحاضرات للمستخدمين الذين لا يتوفر لديهم ربط موثوق بشبكة الإنترنت، وتلاحظ مع التقدير التدابير الإضافية التي اتُّخذت للتوعية بالمكتبة أثناء الجائحة.

26 - وتابعت قائلة إن بلدان الشمال الأوروبي ستواصل النظر بصورة إيجابية في الطلبات الموجهة إلى الدول الأعضاء من أجل تقديم تبرعات إلى البرنامج. واختتمت بالقول إن بلدان الشمال الأوروبي تثني على الدول الأعضاء التي قدمت هذه التبرعات، وتشجع جميع الدول على النظر في القيام بذلك من أجل الحفاظ على استمرار عمليات البرنامج.

27 - **السيدة تان** (سنغافورة): قالت إن بلدها يؤيد بقوة أهداف برنامج المساعدة ومقاصده، وقد سعى إلى المساهمة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه من خلال تنفيذ أنشطة بناء القدرات وتبادل المعلومات. وفي عام 2019، نظم دورات دراسية عن قانون البحار والقانون التجاري الدولي والقانون الجوي الدولي لمشاركين من شتى البلدان النامية. وخلال جائحة كوفيد-19، وفرت جامعة سنغافورة الوطنية مجموعة واسعة من فرص التدريب، منها سلسلة مؤتمرات عن أثر الجائحة في مختلف مجالات القانون الدولي.

28 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يرحب ببدء سلسلة المحاضرات المصغّرة التي أطلقتها المكتبة السمعية البصرية ويقترح على شعبة التدوين أن تسجل محاضرات إضافية عن جميع المواضيع التي تتناولها السلسلة المصغرة، وذلك بغية تزويد المستخدمين الذين لا تتوافر لديهم

سوى معلومات بسيطة أو ضئيلة عن القانون الدولي بنظرة عامة أوفى عن المواضيع الأساسية للقانون الدولي. وينبغي أن تواصل الشعبة تعزيز التنوع الجغرافي للمواد المتوافرة في المكتبة، بسبل منها عقد جلسات تسجيل خارجية إضافية. وينبغي أن تقوم الشعبة أيضا بعصرنة موقع المكتبة على شبكة الإنترنت من خلال إضافة خاصية البحث وأدوات أخرى. واختتمت كلامها بالقول إن سنغافورة تكرر دعمها لبرنامج المساعدة وتتطلع إلى مواصلة الإسهام في نجاح البرنامج بصفتها عضوا في اللجنة الاستشارية.

29 - **السيد أودوني** (الأرجنتين): قال إن الأرجنتين، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، تولي أهمية كبيرة لنشر القانون الدولي، ومن ثم لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي. وينبغي أن تتمثل أهداف برنامج المساعدة في بناء القدرات في البلدان النامية، وإتاحة الوثائق باللغات الرسمية للأمم المتحدة، وتوفير وسائل فعالة للحصول على تلك الوثائق، ولا سيما للأشخاص الذين يعيشون في البلدان النامية.

30 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين لتوفير فرص التعلم الإلكتروني للمتضررين من إلغاء الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كوسيلة مؤقتة لبناء القدرات إلى حين عقد الدورة التدريبية الإقليمية المقبلة. وأعرب عن ارتياح الوفد لأن الحالة المالية لبرنامج المساعدة مستقرة ولأن الأموال متاحة لتغطية تكاليف زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في عام 2021. واختتم بالقول إن الأرجنتين تؤيد بقوة ضمان التنوع اللغوي والتوازن بين الجنسين في صفوف المشاركين والمحاضرين المشتركين في برنامج المساعدة.

31 - **السيدة شيمان** (جمهورية مولدوفا): قالت إن تمكن شعبة التدوين من تنفيذ حلول مبتكرة في الوقت المناسب أدى دورا أساسيا في ضمان تقديم التدريب في عام 2020. وذكرت في هذا الصدد أن هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار لتحسين المواقع الشبكية التي تتعهدها الشعبة ولضمان احتوائها على محتوى علمي حديث مستمد من مختلف المناطق الإقليمية والنظم القانونية، وذلك حتى يتمكن البرنامج من تلبية الطلب المستمر على التدريب العالي الجودة في مجال القانون الدولي. وقالت إن وفد بلدها يرحب بإنشاء شبكة الخريجين التي ستساعد المشاركين السابقين في البرنامج على أن يظلوا على اطلاع بالمناقشات الأكاديمية التي تدور بشأن أهم مسائل القانون الدولي.

32 - وأضافت قائلة إن جمهورية مولدوفا ترحب بإطلاق سلسلة المحاضرات المصغّرة وتوفير ملفات البث الصوتي الرقمي في المكتبة السمعية البصرية، وترى أنهما سيساعدان على إثارة اهتمام واسع النطاق بالقانون الدولي، لا سيما في أوساط الأجيال الشابة من طلاب القانون. وينبغي لشعبة التدوين أن تستكشف مدى إمكانية ابتكار دورات دراسية على شبكة الإنترنت أو صفوف دراسية افتراضية يمكن للمحاضرين والمشاركين فيها الانخراط في مناقشات نشطة، وذلك بهدف اللجوء إليها في حال الاضطرار مرة أخرى في المستقبل إلى الاستعاضة عن التدريب الحضوري بالتعلم عن بعد. واختتمت بالقول إن وفد بلدها يشيد بالدول الأعضاء التي قدمت مساهمات مالية لبرنامج المساعدة.

33 - **السيدة بونسي** (الفلبين): قالت إن وفد بلدها يثني على شعبة التدوين لما أظهرته في تنفيذ أنشطة برنامج المساعدة من قدرة على التكيف في خضم التحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-19. وقد عززت مشاركةُ الفلبينيين على مر السنين في أنشطة برنامج المساعدة قدراتِ بلدها في مجال القانون الدولي وساعدت المهنيين على بناء شبكة حيوية من المعارف. وبناء على هذه التجربة، فإن وفد بلدها مقتنع بضرورة مواصلة برامج التدريب الحضوري التقليدية.

34 - وأضافت قائلة إن الفلبين تقدر المنشورات التي أصدرتها شعبة التدوين والمحتوى المتاح على المكتبة السمعية البصرية. غير أن هناك حاجة إلى زيادة التنوع الجغرافي وتحقيق توازن أفضل بين الجنسين في صفوف المحاضرين الممثَّلين في مواد المكتبة. وينبغي أن تتضمن المكتبة، على وجه الخصوص، مزيدا من المحاضرات التي يلقيها خبراء من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. واختتمت بالقول إن الفلبين أسهمت في العمل القيم الذي يضطلع به البرنامج، وهي تشجع جميع الدول الأعضاء القادرة على تقديم تبرعات على أن تفعل ذلك.

35 - **السيدة غروسو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن المعرفة بالقانون الدولي أساسية لتعزيز سيادة القانون على جميع المستويات. ولا يزال برنامج المساعدة يقدم إسهاما لا غنى عنه في تثقيف الطلاب والممارسين في مجال القانون الدولي، وهو يستحق دعما قويا مستمرا. وتثني الولايات المتحدة، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، على السرعة التي تكيفت بها شعبة التدوين مع تغيرات ظروف العمل الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ويأمل بلدها في أن تتسنى مواصلة تحسين برامج التدريب على شبكة الإنترنت التي أُنشئت في عام 2020 من أجل الوصول إلى جمهور أوسع نطاقا. وتقدر الولايات المتحدة التقدم المطرد الذي يحرزه البرنامج في تحسين إمكانية

الوصول وتوسيع نطاق الوصول إلى المكتبة السمعية البصرية، التي أصبحت مورداً ازدادت قيمته أكثر من أي وقت مضى في عام تحول فيه العديد من الأكاديميين إلى خيارات التعلم عن بعد.

36 - وانتقلت للحديث عن كفاءة برنامج المساعدة، فقالت إن وفد بلدها يرحب بالجهود التي بُذلت لإتاحة أكبر عدد ممكن من الزمالات، في حدود الموارد المتاحة، من أجل استيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب. وأعربت عن امتنان وفد بلدها للدول والمنظمات التي قدمت تبرعات عينية ومالية لهذه الدورات الدراسية. واختتمت بالقول إن الولايات المتحدة تثني على شعبة التدوين لما قامت به من مواصلة تنفيذ برامج هامة رغم محدودية مواردها، وهي تشجعها على مواصلة جهودها الرامية إلى الحصول على تبرعات لتمويل عملها.

37 - **السيدة فلوريس سوتو** (السلفادور): قالت إن القانون الدولي أساسي لتعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول وضمان السلام والأمن الدوليين. وفي عالم أصبح بالفعل شديد الترابط، تبرز جائحة كوفيد-19 بشكل أوضح أهمية الحد من عدم المساواة، وتعزيز دور تعددية الأطراف، وإقامة نظام قانوني دولي تسترشد به الدول والمنظمات الدولية في أعمالها على النحو الملائم. ويؤدي برنامج المساعدة دوراً أساسياً في هذا الصدد من خلال بناء قدرات الدول الأعضاء والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية.

38 - وأعربت عن امتنان وفد بلدها للمنظمة، ولا سيما لمكتب الشؤون القانونية، لتنظيمها الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في السنوات الماضية. وينبغي الإبقاء في السنوات المقبلة على هذه الفرص المتاحة لتعزيز قدرات البلدان النامية، وهي فرص تحدث آثارا متلاحقة مع تناقل المعارف داخل القطاعات المهنية والأكاديمية الوطنية. وينبغي إتاحة الوثائق في المكتبة السمعية البصرية بجميع اللغات الرسمية، لتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات في مختلف المناطق الجغرافية، ولا سيما في البلدان التي لا تتوفر فيها برامج متخصصة.

39 - **السيدة كيبي** (سيراليون): قالت إن وفد بلدها يرحب بفرص بناء القدرات والتدريب التي يتيحها برنامج المساعدة، لأنها تمكن الدول من اتباع نهج مستنير إزاء القضايا الناشئة. وأعربت عن سرور وفد بلدها لاختيار مواطنين من سيراليون للمشاركة في الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا في عام 2020. وذكرت أن البرنامج يهيئ المشاركين لمجابهة القضايا العالمية التي تهم المجتمع الدولي من خلال التعاون والتآزر الدوليين.

40 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يثني على شعبة التدوين لما قامت به من وضع منهج دراسي للتعلم عن بعد كوسيلة مؤقتة لبناء القدرات في أعقاب إلغاء بعض الأنشطة المقررة في عام 2020. وينبغي مواصلة مراعاة التكافؤ بين الجنسين والتوزيع الجغرافي لدى اختيار المشاركين في الدورات الدراسية الإقليمية وفي برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. وأعربت عن ترحيب سيراليون بما قامت به اللجان الإقليمية من توفير أماكن لعقد الدورات الدراسية بدون مقابل. وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية المكتبة السمعية البصرية باعتبارها مصدرا للاطلاع على محتوى مجاني عالي الجودة وسهل الوصول.

41 - وأردفت قائلة إن برنامج المساعدة يجب أن يُموَّل بطريقة مستدامة، من خلال الميزانية العادية وتبرعات الدول الأعضاء. وأعربت في هذا الصدد عن امتنان سيراليون للدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي تيسرت مواصلة تنفيذ البرنامج بفضل تبرعاتها.

42 - **السيدة عبد الغني** (ماليزيا): قالت إن القانون الدولي هو الأساس الذي تقوم عليه العلاقات بين الدول، وينبغي فهمه بشكل أفضل من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول الأعضاء. وذكرت في هذا السياق أن التأكيد على أهمية الأهداف التي يسعى إليها برنامج المساعدة ليس من قبيل المبالغة، وأبدت أسفها إزاء الاضطرار نتيجةً لجائحة كوفيد-19 إلى إلغاء أو تأجيل عدد من الأنشطة، منها إنتاج بعض المواد للمكتبة السمعية البصرية. وقالت إن وفد بلدها يثني على شعبة التدوين لما قامت به من إعداد منهج دراسي للتعلم عن بعد بوتيرة محدَّدة ذاتياً كوسيلة مؤقتة لبناء القدرات، ولاستمرارها في التواصل مع خريجي البرنامج من خلال تنظيم محاضرات وحلقات دراسية على الإنترنت. ورغم أن شبكة الإنترنت لا تمكّن من إجراء النقاشات المعمقة وخلق الروابط الطويلة الأمد التي يتيحها التدريب الحضوري، فإنه ينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنشر المعلومات إلى جمهور أوسع.

43 - وأضافت قائلة إن المكتبة السمعية البصرية تؤدي دورا هاما في ضمان استمرارية أنشطة برنامج المساعدة في الأوقات الصعبة الراهنة. وذكرت أن ماليزيا تلاحظ مع التقدير الجهود الجارية التي تبذلها شعبة التدوين لزيادة التنوع اللغوي والجغرافي للمواد المتوافرة في المكتبة. واختتمت بالقول إن ماليزيا، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، تقدر مساهمة برنامج المساعدة في تعزيز سيادة القانون وستواصل دعم أنشطته.

44 - **السيد** الصادق علي سيد **أحمد** (السودان): قال إن وفد بلده يولي أهمية كبرى لبرنامج المساعدة، الذي يشكل إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. ويثني الوفد على شعبة التدوين لما تقدمه من مساعدة قيمة في تنفيذ البرنامج، لا سيما فيما يتعلق ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، ونشر القانون الدولي على نطاق أوسع، لا سيما في البلدان النامية. فقد ساعد برنامج المساعدة بوضوح على زيادة الوعي بمبادئ القانون الدولي وأهدافه لدى الطلاب والقانونيين والدبلوماسيين، وساعد الدول الأعضاء على مواءمة قوانينها الوطنية مع مبادئ القانون الدولي وأحكامه. وتؤدي المكتبة السمعية البصرية دورا مهما في نشر هذا القانون وتقديم برامج تدريبية تستفيد منها المؤسسات والأفراد. وقد بذلت، على وجه الخصوص، جهوداً جديرة بالثناء لزيادة كمية المحتوى المتاح على شبكة الإنترنت في خضم جائحة كوفيد-19.

45 - وأعرب عن شكر وفد بلده لشعبة التدوين وللمنظمات الإقليمية التي استضافت الدورات الدراسية الإقليمية. وأعرب عن أمل الوفد في أن تُحدَّد مواعيد جديدة في أقرب فرصة ممكنة لعقد الدورات الدراسية المؤجلة، وأن يُخصَّص مزيد من الموارد المالية للبرنامج حتى تتسنى مواصلة عقد الدورات الدراسية الإقليمية، نظراً لما تنطوي عليه من قيمة كبيرة بالنسبة للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية. وقال إن وفد بلده يثني على الدول التي ظلت تقدم مساهمات مالية للبرنامج. وينبغي أن يتلقى المعهد الأفريقي للقانون الدولي مزيدا من الدعم حتى يتمكن من الاضطلاع بدور أكبر في إجراء الدراسات والبحوث التي تعزز من مساهمة القانونيين الأفارقة في عملية تطوير القانون الدولي.

46 - وأردف قائلا إن مداولات اللجنة الاستشارية في دورتها الخامسة والخمسين كانت بناءة. وقد عمل وفد بلده مع أعضاء آخرين لتفعيل البرنامج وتعزيزه ومجابهة التحديات التي يواجهها، لا سيما على الصعيد المالي، ويتطلع إلى اعتماد توصيات أعضاء اللجنة السادسة. ويجب أن يستمر البرنامج حتى تتحقق الأهداف التي قام من أجلها؛ واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده يناشد كل الدول الأعضاء أن تولي البرنامج الأهمية الواجبة حتى يتمكن من مواصلة أداء دوره الطليعي في نشر القانون الدولي وتدريسه.

47 - **السيدة غواريديا غونزاليس** (كوبا): قالت إن برنامج المساعدة يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ويعزز تعميق فهم القواعد الموضوعية للقانون الدولي. ويؤدي هذا الفهم إلى تحسين الامتثال للقانون الدولي، وتعزيز السلام والأمن الدوليين، وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وأعربت عن أسفها لأنه لم يتسن في عام 2020 عقد الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتنظيم برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، لا سيما بعد الحصول على الموارد اللازمة وإجراء التحضيرات. وعبرت عن أمل وفد بلدها في أن تُنظَّم هذه الأنشطة بالحضور الشخصي في عام 2021.

48 - وأضافت قائلة إن المشاركين من العديد من البلدان الصغيرة والنامية لا يقدرون على المشاركة في الدورات الدراسية والزمالات المقدمة من خلال البرنامج إلا إذا جرت تغطية جميع نفقاتهم. وفي حالة كوبا، يشكل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، الذي تفرضه الولايات المتحدة عليها منذ قرابة 60 عاما، عقبةً تحول دون المشاركة. ولذلك، من المهم تمويل الأنشطة المنظَّمة في إطار البرنامج من الميزانية العادية.

49 - **السيد أمارال ألفيس دي كارفالهو** (البرتغال): قال إن معرفة القانون الدولي شرطٌ أساسي لتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة والوفاء بالالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. وقد قدم برنامج المساعدة مساهمة هامة في نشر هذه المعرفة، وفي تلبية الطلب المتزايد باستمرار على التدريب في مجال القانون الدولي والوصول إلى الموارد المتعلقة به، بما في ذلك في البلدان النامية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بما قامت به شعبة التدوين من إدارة الشؤون الإدارية والمالية للبرنامج على نحو فعال.

50 - وأضاف قائلا إن البرتغال ممتنة للجان الإقليمية لاستضافتها الدورات الدراسية الإقليمية، وهي تشيد بشعبة التدوين لما قامت به من صيانة وتوسيع المكتبة السمعية البصرية، التي تشكل أداة مهمة لدراسة القانون الدولي ونشره بتكلفة منخفضة نسبيا. وقد اتضح من جائحة كوفيد-19 أن لأدوات التعلم عن بعد، من قبيل المكتبة، أثرا إيجابيا على الأفراد والمجتمعات المحلية والأمم، وأنها تساعد على التغلب على أوجه عدم المساواة. وينبغي للشعبة أن تواصل زيادة التنوع اللغوي بإضافة محاضرات وموارد بلغات غير اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، بما في ذلك اللغة البرتغالية التي تعد إحدى أكثر اللغات انتشارا في العالم. وينبغي أن يُنتَج هذا المحتوى الإضافي بمبادرة من الدول الأعضاء المهتمة، بالتنسيق مع الشعبة، وينبغي ألا يترتب عليه أي تكاليف إضافية للمنظمة.

51 - وأعرب عن سرور وفد بلده بإدراج الجمعية العامة تمويلَ البرنامج في الميزانية العادية. واستدرك قائلا إن هذا التمويل لن يغطي جميع التكاليف المرتبطة بالبرنامج. ولذلك، سيكون من المهم استكشاف آليات تمويل جديدة مبتكرة، مثل إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية أو الجامعات أو معاهد البحوث أو مكاتب المحاماة. واختتم كلامه بالقول إن البرتغال، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، ستواصل تعزيز نشر القانون الدولي باعتباره وسيلة لإيجاد العالم الذي يصبو إليه ميثاق الأمم المتحدة، وهو عالم يسود فيه الإنصاف والحرية والسلام.

52 - **السيد بارك** يونغ - هيو (جمهورية كوريا): قال إن برنامج المساعدة قد عزز العلاقات الودية والتعاون بين الدول الأعضاء من خلال تحسين فهمها للقانون الدولي. وقد أسهم برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية إسهاما كبيرا في بناء القدرات، ولا سيما في البلدان النامية. وقال إن وفد بلده يشعر بخيبة أمل لأنه لم يتسن تنفيذ جميع برامج التدريب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكنه ينوه بالجهود التي بُذلت لتوفير وسائل مؤقتة لبناء القدرات إلى حين أن يتسنى استئناف التدريب الحضوري. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بإطلاق سلسة المحاضرات المصغّرة في المكتبة السمعية البصرية وعن أمله في أن يتاح فيها قريبا جميع المحاضرات المقررة. وقال إن وفد بلده يتوقع أن تواصل المكتبة أداء مهامها بوصفها مصدرا حيويا لنشر المعارف عن القانون الدولي.

53 - وأضاف قائلا إن حكومة بلده تعكف على بذل جهودها الخاصة لتعزيز نشر القانون الدولي، بسبل منها توفير التدريب للدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين من دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال برنامج أكاديمية سيول للقانون الدولي. وفي عام 2020، قدمت الأكاديمية تدريباً افتراضياً للمرة الأولى، لكي تتسنى مواصلة التدريب في خضم جائحة كوفيد-19. وقد تكللت الدورات الدراسية الافتراضية عموما بالنجاح، على الرغم من بعض الصعوبات.

54 - **السيد غرييت سوتو** (باراغواي): قال إن برنامج المساعدة ييسر التفاعل الإيجابي بين الأكاديميين والأخصائيين القانونيين والمسؤولين الحكوميين. ويعزز بناءَ القدرات في مجال القانون الدولي النظام المتعدد الأطراف ويشجع العلاقات الودية بين الدول. وينبغي مواصلة تطوير التقاليد الراسخة التي تتمتع بها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال القانون الدولي من خلال الدورة الدراسية الإقليمية وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والمكتبة السمعية البصرية. وتحقيقاً لذلك الغرض، ينبغي أن تكون الأنشطة والموارد متاحة بجميع اللغات الرسمية، بما فيها الإسبانية.

55 - وأضاف قائلا إنه ينبغي مواصلة تطوير استخدام التكنولوجيا في تنفيذ أنشطة البرنامج، حيث تبين، في ظل الوضع غير المسبوق الذي شهده عام 2020، أن بالإمكان تحقيق مستويات كبيرة من التفاعل باستخدام التكنولوجيا. وذكر أن برنامج المساعدة أداة مهمة لنشر القانون الدولي وتعزيزه وتطويره، وأن له تأثيرا مضاعفا في النظم القضائية في جميع أنحاء العالم. وبغية ضمان وصول فوائد برنامج المساعدة إلى جميع المناطق في جميع أنحاء العالم، ينبغي بذل الجهود لضمان التمثيل الجغرافي الملائم في مختلف أنشطته.

56 - **السيد سكاتشكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يأمل، في أعقاب الإلغاءات التي حدثت في عام 2020 بسبب تفشي جائحة كوفيد-19، أن يتسنى في عام 2021 عقد جميع الدورات الدراسية الإقليمية للأمم المتحدة في مجال القانون الدولي وتنظيم برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. ومن المفترض أن يكون القيام بذلك أكثر يسراً، نظرا لأن هذه الأنشطة أصبحت تموَّل الآن من الميزانية العادية، وهي ممارسة ينبغي مواصلتها. ويمكن أن يعزى نجاح البرنامج إلى حد كبير إلى توازن التمثيل الجغرافي فيه في صفوف المشاركين والمحاضرين على حد سواء. وقد أسهم موظفو شعبة التدوين في مكتب الشؤون القانونية أيضا إسهاما مباشرا في تعزيز سيادة القانون الدولي من خلال الجهود الدؤوبة التي يبذلونها لمواصلة البرنامج وتطويره.

57 - **السيدة فرونيتسكا** (بولندا): قالت إن وفد بلدها يود الإعراب عن امتنانه للدول التي تساعد على تعزيز فهم القانون الدولي على نحو أفضل من خلال دعم برنامج المساعدة، ولا سيما في البلدان النامية. ويشكل نشر القانون الدولي وزيادة تفهمه أمرا بالغ الأهمية لتعزيز سيادة القانون والنظام الدولي القائم على القواعد، اللذين يدعمان السلام والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان والعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول.

58 - وأعربت عن تقدير وفد بلدها للطريقة الكفؤة التي يُدار بها البرنامج ولمستوى التنوع في صفوف المشاركين في الدورتين التدريبيتين الإقليميتين الأخيرتين لآسيا والمحيط الهادئ ولأفريقيا. وقالت إن من المؤسف أنه لم يتسن عقد الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتنظيم برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن يسمح الوضع بتنظيم أنشطة التدريب المقبلة في موعدها المقرر. وذكرت أن بولندا ترحب بإضافة مواد جديدة إلى المكتبة السمعية البصرية، وتؤيد الخطوات التي اتُخذت

لزيادة إمكانية الوصول إليها وتوسيع نطاق ذلك الوصول. وأكدت أنه ينبغي إيجاد حلول مبتكرة حتى يتسنى استئناف جلسات التسجيل، وينبغي بذل الجهود لزيادة التنوع في صفوف المحاضرين.

59 - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يثني على شعبة التدوين لتنفيذها برنامج المساعدة بموارد محدودة خلال تفشي جائحة عالمية. وستواصل بولندا دعم البرنامج مالياً، كما أنها ستواصل عضويتها في اللجنة الاستشارية. وهي تدعو الدول الأعضاء إلى ضمان تمويل البرنامج على نحو يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر، وذلك بتخصيص الموارد اللازمة في إطار الميزانية العادية وتقديم تبرعات عينية. واختتمت بالقول إنه بعد مرور خمسة وسبعين عاما على اعتماد ميثاق الأمم المتحدة، لا يزال من الحيوي تعزيز المبادرات التي من شأنها أن تساعد على تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي.

60 - **السيد هرنانديس تشافيس** (شيلي): قال إن شيلي، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، تولي أهمية كبيرة لنشر القانون الدولي وتعليمه، ولا سيما في البلدان النامية. وذكر أن وفد بلده، وإن كان يثني على الدول التي قدمت تبرعات لبرنامج المساعدة، فهو يرى أن البرنامج يجب أن يموَّل تمويلا مستداما وكافيا في إطار الميزانية العادية من أجل تعزيز وتشجيع احترام القانون الدولي.

61 - وأضاف قائلا إن الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مهمة للغاية وينبغي عقدها حالما يسمح الوضع بذلك. وأعرب عن استعداد شيلي لاستضافة الدورة الدراسية في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2021، إن اعتُبِر ذلك ملائماً، كما أعرب عن استعداد وفد بلده لتزويد الأمانة العامة بأي معلومات تحتاج إليها لتقييم إمكانية عقد الدورة الدراسية. وقال إن الدورات الدراسية الحضورية تعزز التفاهم المتبادل وتبادل المعارف على المستوى الأقاليمي تعزيزا فعالا، من خلال الجمع بين مشاركين ومحاضرين من نظم قانونية متنوعة ومن واقع مختلف. وليس التدريب الافتراضي مرضيا تماما وينبغي ألا يُعتبر أكثر من تدبير مؤقت اتُّخذ استجابة لحالة الطوارئ التي تسببت فيها الجائحة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود المتواصلة التي تبذلها شعبة التدوين لتحسين التوازن بين الجنسين في صفوف المشاركين، كما أعرب عن سرور الوفد لأن العديد ممن حضروا الدورات الدراسية الأخيرة كانوا من النساء.

62 - وأردف قائلا إن شيلي تشجع شعبة التدوين على مضاعفة جهودها الرامية إلى إضافة المزيد من المحتويات إلى المكتبة السمعية البصرية، وزيادة التنوع الجغرافي واللغوي للمواد وتنوع النظم القانونية الممثَّلة فيها. وأعرب عن ترحيب شيلي في هذا الصدد بتزايد إدراج مواد باللغة الإسبانية من مصادر مستمدة من أمريكا اللاتينية، وذلك بالنظر إلى أن الخبراء القانونيين من المنطقة قد قدموا إسهامات كبيرة في التطوير التدريجي للقانون الدولي.

63 - **السيد غوربانبور نجف آبادي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن برنامج المساعدة يساعد على نشر المعرفة بالقانون الدولي وبناء القدرات في البلدان النامية. وأعرب عن أسفه لإلغاء بعض أنشطة البرنامج بصورة اضطرارية نتيجة لجائحة كوفيد-19. وذكر أن التعلم الافتراضي ينبغي ألا يحل أبدا محل التدريب الحضوري، لكن التخطيط لاحتمال طروء الحاجة مرة أخرى في المستقبل إلى اللجوء إلى دورات دراسية إقليمية افتراضية سيكون أمرا مفيدا.

64 - وأضاف قائلا إن شعبة التدوين ينبغي أن تواصل تعزيز محتوى المكتبة السمعية البصرية، التي تمثل للأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم موردا قيما للتدريب. ويرحب وفد بلده بمبادرة تنظيم جلسات تسجيل خارجية، ويقترح أن يُحمَّل على المكتبة العروض الملائمة للتحميل التي يقدمها المقررون الخاصون للجنة القانون الدولي أمام اللجنة. وتشكل إضافة محاضرات بلغات أكثر، بما فيها الفارسية، وسيلة أخرى لإثراء محتوى المكتبة. وينبغي زيادة التنوع الجغرافي في صفوف المحاضرين الممثَّلين في المكتبة وفي الدورات الدراسية الإقليمية. وينبغي لمراكز الأمم المتحدة للإعلام في الدول الأعضاء أن تحرص على أن تكون الجامعات المحلية وغيرها من المؤسسات المعنية على علم بالموارد المتاحة لها من خلال المكتبة. وتعزيزا للأثر المترتب على برنامج المساعدة، ينبغي أن تُمنح بعض الزمالات للدبلوماسيين وأن تُوفَّر لهم مقاعد في الدورات الدراسية الإقليمية. واختتم كلامه بالقول إن جمهورية إيران الإسلامية ستواصل، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، دعم البرنامج والإسهام في فعاليته.

65 - **السيدة خيمينيس أليغريا** (المكسيك): قالت إن احترام القانون الدولي يتوقف إلى حد كبير على تعزيز هذا القانون وتدريسه ودراسته على النحو الملائم. وأعربت عن فخر المكسيك، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، بالدور الذي يؤديه برنامج المساعدة في إذكاء الوعي بالقانون الدولي، وتمكين الطلاب والأكاديميين من تعميق معارفهم، وتعزيز المساواة بين الجنسين في التدريب في المجال القانوني. وذكرت

أن المكسيك تشعر بخيبة أمل لأنه لم يتسن عقد الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2020، لكنها واثقة من أن المجتمع الدولي سيتوصل إلى سبل مبتكرة لمواصلة تعزيز دراسة القانون الدولي ونشره باستخدام التكنولوجيا الرقمية، وذلك حتى في وجه التحديات الجديدة المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

66 - وأضافت قائلة إن تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره يترتب عليه أثر إيجابي في جهود بناء السلام والتنمية الوطنية. ولذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تكفل تكافؤَ الفرص في الوصول إلى الموارد المتاحة من خلال البرنامج، وتوافرَها بجميع اللغات الرسمية. واختتمت بالقول إن المكسيك ملتزمة بالتغلب على جميع الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تعترض تدريس القانون الدولي، وستواصل دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للوصول إلى المستخدمين بفعالية ولضمان استمرارية الأنشطة بما يعود على النفع على الأجيال الحالية والمقبلة من الأخصائيين القانونيين.

67 - **السيد حتّي** (لبنان): قال إن لبنان، بوصفه عضوا في اللجنة الاستشارية، يؤيد برنامج المساعدة الذي يؤدي دورا مهما في تعزيز سيادة القانون، وضمان السلام والأمن، وتعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وتدل كثرةُ عدد الطلبات الواردة للمشاركة في مختلف البرامج والزيادةُ المسجلة في عدد مستخدمي المكتبة السمعية البصرية على أهمية برنامج المساعدة والحاجة المتزايدة إلى أنشطة بناء القدرات. وقال إن لبنان يشيد بشعبة التدوين لما أحرزته من تقدم كبير نحو تحسين إمكانية الوصول إلى المكتبة، بما في ذلك من خلال توفير ملفات البث الصوتي الرقمي في المكتبة، ويشجعها على مواصلة بذل جهودها في هذا الصدد. وذكر أن وفد بلده يرحب بالخطوات التي اتُّخذت لتحقيق المساواة بين الجنسين في صفوف المشاركين والمحاضرين، ويشجع شعبة التدوين على تعزيز التنوع اللغوي والجغرافي أيضا. وأعرب عن ترحيب لبنان أيضا بعقد جلستي تحاور افتراضيتين مع محاضرين في القانون الدولي لفائدة المشاركين السابقين في البرامج التدريبية المنظمة في إطار برنامج المساعدة. واعتبر أن هذا النشاط يدخل تماما ضمن نطاق أهداف البرنامج.

68 - وأضاف قائلا إن لبنان يثني على سرعة تحرك شعبة التدوين في توفير مناهج دراسية للتعلم عن بعد، ولكن يجب ألا يُعتبر هذا التدريب أكثر من مجرد تدبير مؤقت اتُّخذ للتخفيف من أثر الإلغاءِ الاضطراري للدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في عام 2020، وتأجيلِ زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية. فالتدريب الحضوري ضروري وينبغي استئنافه حالما تسمح الظروف بذلك.

69 - وأردف قائلا إن رؤساء الدول والحكومات تعهدوا، في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 1/75)، بالالتزام بأحكام القانون الدولي والتشجيع على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. واختتم بالقول إنه، بغية ضمان قدرة برنامج المساعدة على دعم هذه الأهداف، من الحيوي زيادة تعزيز أنشطته وضمان تمويله على المدى الطويل.

70 - **السيد أواسام** (نيجيريا): قال إن نيجيريا، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، ستواصل دعم الجهود الموجهة نحو مواصلة برنامج المساعدة، على أساس أن تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه يسهم في زيادة فهم القضايا العالمية المعقّدة. وتثني حكومة بلده على التبرعات التي تقدمها بعض الدول الأعضاء.

71 - وأعرب عن سرور نيجيريا بانعقاد الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا في عام 2020. وقال إنه لا بد من الإشادة بمكتب الشؤون القانونية وشعبة التدوين على جهودهما الدؤوبة الرامية إلى تنفيذ برنامج المساعدة، الذي يفيد الطلاب والممارسين في مجال القانون الدولي في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بوضع منهج دراسي للتعلم بوتيرة محدَّدة ذاتياً للأفراد الذين قُبلت طلباتهم للالتحاق ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في عام 2020. وقال إن الوفد يحث الأمم المتحدة على مواصلة تشجيع استخدام المكتبة السمعية البصرية، ويأمل في أن تستكشف شعبة التدوين سبلا لمواصلة أنشطتها في مجال النشر المكتبي بعد عام 2021.

72 - **السيدة ليتو** (المملكة المتحدة): قالت إن وفد بلدها يثني على شعبة التدوين لما بذلته من جهود خلال العام الماضي، ولا سيما فيما يتعلق باستكشاف سبل مبتكرة لتنفيذ برنامج المساعدة على الرغم من التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19. وقد أسهم البرنامج إسهاما فعالا في سيادة القانون على الصعيد العالمي من خلال تلبية الحاجة إلى التدريب ونشر المعرفة. وستواصل المملكة المتحدة تقديم تبرعات لدعم مختلف جوانب البرنامج، ولا سيما المكتبة السمعية البصرية، و*دليل القانون الدولي*، وزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، وهي تشجع الدول الأخرى على مواصلة تقديم الدعم من أجل كفالة مواصلة تطوير برنامج المساعدة.

73 - **السيد الغريب** (مصر): قال إنه بعد مرور 75 عاما على تأسيس الأمم المتحدة، وفي بداية عهد جديد تسود فيه سيادة القانون، ليس من المغالاة التأكيد على أهمية برنامج المساعدة. وتتوقف الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وتوطيد النظام القانوني المتعدد الأطراف على وجود عدد كاف من الفقهاء والممارسين القانونيين الذي يقومون بتدريس القانون الدولي وممارسته، وإسداء المشورة للحكومات ووضع سياسات بطريقة تتسق مع القانون الدولي. وتؤدي الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي، وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والمكتبة السمعية البصرية دورا مهما في هذا الصدد. وأعرب عن تأييد وفد بلده للدعوات التي أُطلقت إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى المكتبة، التي أصبحت مورداً متزايد الأهمية خلال جائحة كوفيد-19، وسد الفجوة الرقمية التي تضع العديد من الناس في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في وضع مجحف. واختتم بالقول إن مصر ترحب بالتدابير المؤقتة التي اتخذتها شعبة التدوين لمواصلة تنفيذ البرنامج خلال جائحة كوفيد-19.

74 - **السيد سريفيهوك** (تايلند): قال إن برنامج المساعدة أدى دوراً مهماً في تعميق فهم القانون الدولي، وهو ما يمكن أن يساعد على تعزيز السلام والأمن الدوليين ودعم سيادة القانون على جميع المستويات. وتشكل الدورات الدراسية الإقليمية إحدى أكثر الأدوات فعالية في برنامج المساعدة. وقد استضافت تايلند الدورة الدراسية لآسيا والمحيط الهادئ ثماني مرات، وهي تتطلع إلى مواصلة القيام بذلك بمجرد أن يتسنى استئناف التدريب الحضوري. وسيحضر في الدورة القادمة لأول مرة مشاركون من تركيا وفلسطين. وأضاف قائلا إن وفد بلده يثني على التحسينات التي أدخلتها شعبة التدوين على الموقع الشبكي للمكتبة السمعية البصرية. ويشجع الوفد الشعبة على تحميل مقاطع فيديو أحدث على الموقع الشبكي وإضافة قسم عن التطورات الأخيرة في القانون الدولي. وينبغي للشعبة أيضا أن تواصل استكشاف سبل مبتكرة لاستخدام التكنولوجيا من أجل مساعدتها على تحقيق أهدافها. ويمكن أن تشمل هذه المبادرات تنظيم المزيد من التدريب على شبكة الإنترنت وتطوير تطبيقات للأجهزة المحمولة بهدف تيسير نشر القانون الدولي.

75 - وفي الختام، أكد أنه لا بد من ضمان تمويل منتظم وكافٍ لتنفيذ برنامج المساعدة بفعالية. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يستمر تخصيص التمويل من الميزانية العادية وأن تواصل الدول الأعضاء تقديم تبرعات مالية أو عينية.

البند 180 من جدول الأعمال: منح مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية مركز المراقب في الجمعية العامة (A/75/142؛ و A/C.6/75/L.5)

مشروع القرار: A/C.6/75/L.5 منح مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية مركز المراقب في الجمعية العامة

76 - **السيد سميث** (بليز): عرض مشروع القرار، فقال إن أيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وسنغافورة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وتساعد مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يقع مقرها في بليز، على ربط قطاعات الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بأسواق التمويل والطاقة المستدامة والكربون العالمية. وتضم 17 دولة عضوا، 16 منها من الدول الأعضاء أيضا في الأمم المتحدة.

77 - وأضاف قائلا إن مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية تسعى إلى الاستجابة للتحديات العابرة للحدود من خلال تعددية الأطراف والتعاون والتآزر، ويتماشى نظامها الأساسي ونظامها الداخلي مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وهي المنبر الدولي الوحيد الذي تقوده الدول الجزرية الصغيرة النامية والذي يعالج أمن الطاقة في سياق تغير المناخ ويلبي الحاجة إلى بناء القدرة على الصمود في تلك الدول.

78 - وأردف قائلا إن المبادرة تيسر تبادل الخبرات والمعارف فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشكل حافزا لاستخدام التكنولوجيا المتجددة، وتتيح للدول الأطراف فرصا لبناء القدرات في جميع المسائل المتصلة بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وحفظها. وتتماشى جهودها الرامية إلى معالجة أوجه الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية تطلعاتها مع إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والأطر القانونية الدولية الأخرى. وتدعم المبادرة الدول الأطراف في ما تبذله من جهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 5 و 7 و 13 و 14. وفي هذا الصدد، وُضعت في إطارها مبادرة رئيسية لدعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لحماية المحيطات والبحار والموارد البحرية والحفاظ عليها، مع تسخير إمكانات المحيطات في نفس الوقت باعتبارها أكبر مصدر متاح لها من مصادر الطاقة المتجددة. وستساعد مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية تلك الدول على تحقيق الغايات المتعلقة

بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من خلال الشبكة المفتوحة لنساء الجزر التابعة للمبادرة.

79 - **السيد رشيدي** (ماليزيا): قال إن مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية منظمة دولية عابرة للحدود تدعم أهدافها وأنشطتها تنفيذ العديد من اتفاقيات الأمم المتحدة البيئية والأهداف البيئية العالمية وخطة عام 2030. ومن ثم، فإن هذه الأهداف والأنشطة تغطي مسائل تهم الجمعية العامة. وتدعم المبادرة المشاريع والبرامج التي تشجع على تطوير الطاقة المستدامة واستخدامها على المدى الطويل، وتطوير الطاقة المتجددة، والمشاركة في سوق الكربون العالمية. واختتم بالقول إن ماليزيا تؤيد لهذه الأسباب منح مركز المراقب للمبادرة.

80 - **السيد مولالاب** (ولايات ميكرونيزيا الموحدة): قال إن وفد بلده يؤيد مشروع القرار. وقد شارك بلده بنشاط في إنشاء المبادرة، ويرى أن أنشطتها ترتبط ارتباطا وثيقا بالأهداف الأساسية للأمم المتحدة وبمهمتها. وذكر أن المبادرة منتدى دولي هام يوجد في وضع فريد يمكنه من تمثيل الدول الجزرية الصغيرة النامية وتيسير حصولها على التمويل الاستثماري، وبناء القدرات، وتكنولوجيا الطاقة المستدامة.

81 - وأضاف قائلا إن المبادرة هي المنظمة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تعترف بها الأمم المتحدة ويحق لها تمثيل مصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية ككل. وتتحاور المبادرة بانتظام مع ممثلي جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 37 دولة. وستساعد علاقاتها الوثيقة بتلك الدول وفهمها الفريد لظروفها على تحقيق الأهداف الإنمائية لتلك الدول والمضي قدما نحو مستقبل أكثر استدامة. وقد أُنشئت المبادرة وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، وهي تولي أهمية كبيرة لتعددية الأطراف واللجوء إلى التعاون والتآزر في التصدي للتحديات العالمية. وهي تساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا على تحقيق عدة من أهداف التنمية المستدامة.

82 - وأردف قائلا إن المبادرة هي المنظمة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تقودها الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعالج مسألة أمن الطاقة باتباع نهج يركز على بناء القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، مع مراعاة العلاقة الفريدة التي تربط الدول الجزرية بالمحيطات والإمكانات الكامنة للمحيطات باعتبارها مصدرا للطاقة المتجددة. وتعتزم ميكرونيزيا والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى استحداث حافظات متينة في مجال الطاقة المتجددة، وستستفيد استفادة كبيرة من الدعم الذي تقدمه المبادرة في هذا الصدد.

83 - **السيدة تان** (سنغافورة): قالت إن مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية تهدف إلى دعم وتكملة الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لحشد التمويل لتدابير التكيف مع تغير المناخ من خلال الانتقال إلى اقتصادات خفيضة الكربون. وتساعد المبادرة تلك الدول أيضا على حماية المحيطات والبحار والموارد البحرية والاستفادة القصوى من المحيطات باعتبارها أكبر مصدر في العالم للطاقة المتجددة. ومن ثم، فإن أهداف المبادرة وأنشطتها تغطي مسائل تهم الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي منح مركز المراقب للمبادرة إلى تعزيز قدرتها على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ خطة عام 2030. ولذلك، تؤيد سنغافورة مشروع القرار.

البند 181 من جدول الأعمال: منح معهد التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا مركز المراقب لدى الجمعية العامة (A/75/143؛ و A/C.6/75/L.6)

مشروع القرار: A/C.6/75/L.6 منح معهد التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا مركز المراقب لدى الجمعية العامة

84 - **السيد غنغ** شوانغ (الصين): عرض مشروع القرار باسم مقدميه، فقال إن شكله يتسق مع نموذج طلبات الحصول على مركز المراقب. وذكر أن معهد التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا منظمة حكومية دولية ذات شخصية قانونية كاملة. وتتمثل مهمتها في تحسين نوعية التعاون الاقتصادي الإقليمي وتعجيل وتيرة النمو الاقتصادي في وسط آسيا من خلال توليد المعرفة وبناء القدرات. ويقيم المعهد شراكات طويلة الأجل مع كيانات دولية وإقليمية، مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومصرف التنمية الآسيوي، ويتمتع بمركز المراقب لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الآسيوي. ويستوفي تماما شروط الأهلية للحصول على مركز المراقب التي حددتها الجمعية العامة في مقررها 426/49. وسيؤدي منح مركز المراقب للمعهد إلى تعميق تعاونه مع الأمم المتحدة وتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة في وسط آسيا.

85 - **السيد لطفي** (أفغانستان): قال إن معهد التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا يمثل ذراع برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا فيما يتعلق بالدعم المعرفي، وهو ييسّر تنفيذ المشاريع الإقليمية والمبادرات السياساتية الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والازدهار في وسط آسيا. وقد استفادت أفغانستان كثيرا من مشاركتها، في إطار ذلك البرنامج، في مشاريع الطاقة والتجارة والنقل

وبناء القدرات. وقال إن تعاون حكومة بلده مع برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا يتسق مع هدفها المتمثل في تعزيز وضع أفغانستان بوصفها مركزا للتجارة والاتصال الإقليميين وجسراً برياً يربط بين المناطق المحيطة بها. ولذلك، فإنها تعلق أهمية كبيرة على الجهود التي يبذلها المعهد لدعم برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا. ويستوفي معهد التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا الشروط اللازمة للحصول على مركز المراقب، حيث إن هدفه المتمثل في تشجيع المعرفة وبناء القدرات من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي الفعال يتماشى مع ولاية الأمم المتحدة، ويشكل مسألة تهم الجمعية العامة.

86 - **السيد موساييف** (أذربيجان): قال إن هدف معهد التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا هو تعزيز نوعية التعاون الاقتصادي في المنطقة وفعاليته. ويقيم المعهد شراكة طويلة الأجل مع المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها الأمم المتحدة، ويتمتع بمركز المراقب لدى عدة هيئات مالية دولية. ويستوفي بوضوح معايير الحصول على مركز المراقب المنصوص عليه في مقرر الجمعية العامة 426/49. وسيؤدي منح مركز المراقب للمعهد إلى إتاحة فرص إضافية له للعمل على تحقيق أهدافه وتعزيز تعاونه مع الأمم المتحدة. ولذلك، فإن وفد بلده يؤيد مشروع القرار تأييدا كاملا.

87 - **السيد وارايش** (باكستان): قال إن باكستان، بوصفها مشاركا في برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا، تؤيد منح مركز المراقب لمعهد التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا. وقد شجع المعهد، منذ إنشائه في عام 2006، على استخدام وسائل مبتكرة لتعزيز التعاون الإقليمي وتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف 1 المتعلق بالقضاء على الفقر. ومن ثم، فإن أنشطته تغطي مسائل تهم الجمعية العامة.

البند 182 من جدول الأعمال: منح منظمة التعاون الآسيوي للغابات مركز المراقب لدى الجمعية العامة (A/75/192؛ و A/C.6/75/L.7)

مشروع القرار A/C.6/75/L.7: منح منظمة التعاون الآسيوي للغابات مركز المراقب لدى الجمعية العامة

88 - **السيد تشو** هيون (جمهورية كوريا): عرض مشروع القرار، فقال إن بنغلاديش، وتركيا، وقطر انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وذكر أن تدمير موائل الحياة البرية، بما في ذلك من خلال إزالة الغابات، يدفع الأحياء البرية الحاملة للأمراض إلى الاحتكاك أكثر بالبشر، وهو ما يزيد من خطر انتشار الجوائح الحيوانية المنشأ. ولذلك، فإن طلب الحصول على مركز المراقب المقدم من منظمة التعاون الآسيوي للغابات، التي تسعى إلى تعزيز الإدارة المستدامة للغابات، يكتسي أهمية خاصة في سياق جائحة كوفيد-19.

89 - وأضاف قائلا إن منظمة التعاون الآسيوي للغابات تستوفي شروط الحصول على مركز المراقب: فهي منظمة حكومية دولية تغطي أنشطتها مسائل تهم الجمعية العامة. وقد اعتمدت 14 دولة اتفاقها المنشئ في عام 2015 ودخل حيز النفاذ في عام 2018. وتشمل أنشطتها تعزيز التعاون بين أعضائها وبين أعضائها والشركاء المعنيين بهدف تشجيع ممارسات الإدارة المستدامة للغابات ذات المنحى العملي، ومعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ من خلال توفير الدعم في مجال السياسات وتنمية القدرات وإقامة الشراكات الشاملة. ومن ثم، فإن منحها مركز المراقب سوف يثري عمل الجمعية العامة.

90 - **السيدة بونسي** (الفلبين): قالت إن الفلبين، بوصفها عضوا في منظمة التعاون الآسيوي للغابات، يسرها أن تشارك في تقديم مشروع القرار. ويغطي عمل الهيئة مسائل تهم الجمعية العامة، ومن ثم، فهي تستوفي معايير الحصول على مركز المراقب. وهي تسعى إلى تعزيز الإدارة المستدامة للغابات بهدف التصدي لأثر تغير المناخ. وتوضع مشاريعها وبرامجها وتُنفَّذ وفقا لاحتياجات البلدان الأعضاء وأولوياتها السياسية، وتشمل إصلاح الغابات، وإعادة التحريج، ومنع تدهور الغابات، وحفظ التنوع البيولوجي، وتعزيز فرص كسب العيش المتصلة بالمنتجات الحرجية غير الخشبية، وتنمية القدرات.

91 - **السيدة نغويين** كويين ثي هونغ (فييت نام): قالت إن بلدها عضو في منظمة التعاون الآسيوي للغابات وقد شارك في تقديم مشروع القرار. وقد أنشئت هذه الهيئة كمنظمة دولية في عام 2011 على أساس اتفاق مبرم بشأن التعاون في مجال الغابات بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وجمهورية كوريا. وتشمل أنشطتها مسائل تهم الجمعية العامة، لأنها تتعلق بتعزيز التعاون الدولي وبناء القدرات وتبادل الخبرات بغية تعزيز التنمية المستدامة والتصدي لأثر تغير المناخ في المنطقة. وسوف يمكّن منحُ مركز المراقب لدى الجمعية العامة منظمةَ التعاون الآسيوي للغابات من تعزيز تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة ومن تعزيز مساهمتها في تنفيذ خطة عام 2030.

92 - **السيد رشيدي** (ماليزيا): قال إن منظمة التعاون الآسيوي للغابات تهدف إلى تعزيز التعاون في قطاع الغابات. وهي تنفذ عددا

كبيرا من برامج بناء القدرات والمشاريع دون الإقليمية والمشاريع القطرية بهدف تعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للغابات وتحقيق رؤيتها المتمثلة في جعل آسيا أكثر مراعاة للبيئة. وذكر، في هذا الصدد، أن ماليزيا تشارك حاليا في مشروع دون إقليمي يتعلق بتدجين الأنواع النباتية المهددة بالانقراض والمتوطِّنة والمعرضة للخطر داخل النظم الإيكولوجية الأرضية المتضررة في ماليزيا وتايلند.

93 - وأضاف قائلا إن منظمة التعاون الآسيوي للغابات تقدر التعاون الوثيق مع المؤسسات والمنظمات والهيئات الأخرى، ولا سيما تلك الموجودة ضمن منظومة الأمم المتحدة. وتشمل أنشطتها المسائل التي تهم الجمعية العامة، وسيمكّن منحها مركز المراقب من ترجمة المناقشات العالمية بشأن السياسات إلى إجراءات ملموسة على الصعيد الإقليمي. ولذلك، فإن وفد بلده يحث اللجنة على اعتماد مشروع القرار.

94 - **السيد** نيان لين **أونغ** (ميانمار): قال إن ميانمار، بوصفها عضوا مؤسسا في منظمة التعاون الآسيوي للغابات وأحد مقدمي مشروع القرار، تؤيد تماما طلب منح مركز المراقب لها. وقد وضعت منظمة التعاون الآسيوي للغابات بالفعل عدة برامج لبناء القدرات، ومشاريع دون إقليمية، وفرادى مشاريع قطرية، في إطار سعيها إلى تحقيق هدفها المتمثل في الإسهام في تحقيق الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وتعاونت بنشاط مع وكالات الأمم المتحدة المعنية والشركاء الدوليين في الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 وغيرها من الالتزامات البيئية. ومن ثم، فإن أهدافها وأنشطتها تغطي مسائل تهم الجمعية العامة.

95 - **السيدة تان** (سنغافورة): أعربت عن أملها في أن تنظر اللجنة بعين الرضا إلى طلب منح مركز المراقب لدى الجمعية العامة لمنظمة التعاون الآسيوي للغابات، وكذلك طلب منح مركز المراقب لدى الجمعية العامة للتحالف العالمي للأراضي الجافة، وهو طلب من المقرر أن تنظر فيه اللجنة في اجتماعها القادم.

رُفعت الجلسة الساعة 18:00.